إدارة وحماية مواقع التراث العمراني في الدولة الليبية:
وفق إطار إستراتيجي لتعزيز حماية مواقع التراث العمراني

Management and protection of urban heritage sites in the Libyan state: According to a strategic framework to enhance the protection of urban heritage sites

فاطمة عبدالحميد عبدالسلام المبقع[1]

الملخص

يسعى البحث إلى وضع إطار إستراتيجي لتعزيز حماية مواقع التراث العمراني في الدولة الليبية؛ وذلك لما تتعرض له هذه المواقع من تدهور، وخراب، وعبث، وتشويه لعمارتها التراثية نتيجة عوامل متعددة، بعضها يعود لحالة عدم الاستقرار الأمني، وبعضها الآخر يتعلق بقصور في دور ومسؤولية الجهات المختصة بالدولة، وذلك وَفق دراسة نظرية تحليلية، يعتمد في إنجازه على الأسلوب الوصفي المكتبي التوثيقي، متناولاً مفاهيم إدارة وحماية مواقع التراث العمراني، وأبعادها المختلفة، ومتطرقاً إلى أهمية مواقع التراث العمراني بعدِّها أساساً وموروداً، وكقيمة وطنية للمجتمعات المحلية والدولية؛ للمحافظة على الهوية الثقافية والتنمية الاقتصادية، كما يتناول البحث عرضاً مصوّراً للمواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي، مع تبيان المعايير التي أُدرِجت على أساسها هذه المواقع على لائحة التراث العالمي، كما سيتناول عرضاً وتحليلاً لأوضاع الآثار بالمواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي خلال الست سنوات الأخيرة (2014-2020)، متطرقاً الى دور مصلحة الآثار الليبية، ومنظمة اليونسكو في التعامل مع المعطيات التي تعيشها ليبيا خلال هذه المرحلة وانعكاسها، في صون الإرث الحضاري الذي تتمتع به الدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: مواقع التراث العمراني في الدولة الليبية، إدارة وحماية مواقع التراث العمراني في الدولة الليبية.

Abstract

The research seeks to develop a strategic framework to enhance the protection of urban heritage sites in the Libyan state, due to the deterioration, destruction, tampering and distortion of these sites as a result of multiple factors, some of which are due to the state of security instability, and others are related to shortcomings in the role and responsibility of the competent authorities in the state. The study adopts an analytical theoretical approach, which relies on the descriptive desk-documentary method, addressing the concepts of managing and protecting urban heritage sites, and its various dimensions, and touching on the importance of urban heritage sites as a basis and resource, and as a national value for local and international communities to preserve cultural identity and economic development The research also deals with an illustrated presentation of the Libyan sites inscribed on the World Heritage List, with an indication of the criteria according to which these sites were included in the World Heritage List. The study also offers an analytical account on the Libyan historical sites included in the World Heritage List during the last six years (2014-2020) together with the role of the Libyan Antiquities Authority and UNESCO in dealing with the data that Libya is experiencing during this period and its reflection in preserving the cultural heritage enjoyed by the Libyan state.

Key Words: Urban Heritage Sites in the Libyan State, Management and Protection of Urban Heritage Sites in the Libyan State.

DOI: 10.15849/ZJJHSS.220330.10

[1] **محاضر مساعد، الجامعة الأسمرية ليبيا .** **تاريخ استلام البحث 2021/11/03 ، تاريخ قبوله 2021/012/14**

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

المقدمة

تتمتع ليبيا بفضل اتساع جغرافيتها، ومناخها، وموقعها الاستراتيجي بثروة ثمينة من الآثار، والمدن القديمة، والمباني التاريخية التي لا تقدر بثمن، ولها شهرتها التي تزخر بها كتب الحضارات القديمة، لذا تُعد ليبيا واحدة من أغنى دول حوض المتوسط، بالآثار والتراث الحضاري، فهي تملك خمسة مواقع مسجلة على قائمة التراث العالمي لدى اليونيسكو، وهذه المواقع هي: (مدينة شحات الأثريّة، ومدينة لبدة الكبرى الأثريّة، ومدينة صبراتة الأثريّة، وجبال أكاكوس الصخريّة، ومدينة غدامس القديمة)، كما أن المنظمة وافقت سنة 2020م على ضم ثلاث قوائم أثرية ليبية بصورة مبدئية، لعل أهمها (كهف هواء فطيح، ووادي الكواكب).

إن للآثار أهميتها لدى الشعوب والدول؛ كونها تضفي القيمة التاريخية، فهي الدليل المادي لتاريخ الدول، وبصمتها الحضارية عبر الزمن، ولا يُمكن أن يبقى هذا الأثر، أو يحيا نابضاً عفياً دون حمايته، ووقايته من التعرض للضياع والدمار، ودون أن تكون هناك جهود تُدير وتضع الخطط لعلاج، وصيانة، وترميم المشوه والتالف من تلك الآثار بصورتها المنقولة وغير المنقولة، وتتصدى لأعمال العبث، والتخريب، والتهريب، وتستشعر مسؤوليتها نحو ذاك الإرث الحضاري، ونقله الى الأجيال اللاحقة بصورة تحفظ مكانة الدولة التاريخية.

وتمتلك ليبيا وفرة من الثراء الأثري، تعود إلى مراحل هامة في تاريخ الحضارة الإنسانية، من عصور ما قبل التاريخ وحتى العصر العثماني. ويواجه علماء الآثار الليبيون هذه الفترة مهمة التوعية بالتراث المادي للبلاد، وحمايته في الوقت نفسه من ويلات الحرب وانعدام القانون وسط كل ما يحدث من فوضى في البلاد، والتي تجعل المواقع الأثرية عرضة للتدمير، والسرقة، والنهب، فيما تتواصل حملات تطوعية تُنظم بين الفترة والأخرى، للقيام بأعمال النظافة لتلك المواقع؛ لاستشعار قيمة هذه الثروة التاريخية. وبالنظر إلى الواقع الذي يعيشه الإرث الحضاري في الدولة الليبية، نجد أن هناك أزمة حقيقية في إدارة مصلحة الآثار والحفاظ عليها، مما أدى إلى إهمال على المستويين الرسمي والمدني، فقبل الثورة الليبية لم يكن النظام السابق ينظر للإرث الحضاري في ليبيا إلا كونه أثَراً لقوى الاستعمار التي غزت ليبيا حسب فلسفته، لذا فقد عمد إلى خلق فجوة بين الناس وتراثهم. وبعد الثورة كان يُؤمل أن ينال الإرث الحضاري للدولة الليبية الاهتمام اللازم، وأن يطال التغيير الإيجابي المؤسسات الراعية والمشرفة على التراث الليبي، لكن وللأسف لم تحمل السنوات القليلة اللاحقة للثورة أي تغيير إيجابي بالشكل المأمول؛ بسبب الصراعات والنزاعات المسلحة المستمرة، وعدم الاستقرار وغياب الأمن. كل ذلك وغيره هدد الآثار والمدن التاريخية التي طالتها السرقة، والتخريب، والتهريب؛ بسبب شبكات تهريب دولية استغلت الفوضى وضعف الأمن في ليبيا، فالاعتداءات لم تعد تحدث سراً، بل صارت تحدث جهاراً نهاراً (كتجريف المواقع الأثرية، وأعمال اللصوص، والبحث عن الآثار وتهريبها ...إلخ).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

لذا كان من الضـــرورة أن تتحمل الجهات ذات الاختصـــاص مســـؤوليتها، وتقوم بوضـــع رؤية تحمل خططاً اسـتراتيجية لإدارة المرحلة، ولإيجاد حلول من أجل صـون الممتلكات التاريخية والأثرية بالدولة الليبية، والمصـنفة على قائمة التراث العالمي المهددة بالخطر، نتيجة الأوضـــاع الحالية التي تمر بها البلاد. وأن يكون حجم تلك المسؤولية نابعاً من أن المدن التاريخية والتراثية تختزن تاريخنا، وتراثنا، وقيمنا، وهو ما يكسبها أهمية كبيرة تفرض علينا حمايتها من مختلف المؤثرات وصـيانتها، خاصـة أن الأرض الليبية تزخر بالأبنية والمعالم التراثية والتاريخية القيمة. ولا يُمكن إغفال كون أن الأماكن الأثرية جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي للدولة، باعتبارها حجر الأســاس الذي تقوم عليه ثقافة الأمم في تاريخها وحاضـرها، مما يتطلب وضـع الخطط وإعداد البرامج التي من شـأنها أن تُحافظ على تراثنا وقيمنا من أجل الأجيال القادمة، لا ســـيما أن عالمنا اليوم بما يُميزه من تقدم وتطور، يمنحنا مجالاً واسعاً لحماية ذلك الإرث الحضاري، وتوظيف التقنيات الحديثة في هذا الاتجاه.

وفق ما ســبق جاءت هذه الورقة البحثية لتســليط الضــوء على واقع مواقع التراث العمراني في الدولة الليبية، والكيفية التي تدار من خلالها المؤسسـات المعنية بالآثار والتراث الليبي، وحمايته في ضـوء الإمكانيات والظروف الحالية التي تعيشـــها ليبيا وســـط الصـــراعات المتلاحقة التي تغذيها أيدولوجيات خارجية قد يكون هدفها زعزعة الاستقرار، والنيل من تراثها الحضاري.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن العديد من مواقع التراث العمراني ومعالمه في ليبيا تتعرض لتدهور، وخراب، وعبث وتشـويه لعمارتها التراثية نتيجة لعوامل متعددة، بعضـها يعود لحالة عدم الاسـتقرار الأمني، وبعضـها الآخر يتعلق بقصور في دور الجهات المختصة بالدولة ومسؤوليتها.

فمن خلال بعض الاســـتطلاعات والدراســـات التي تناولت التراث العمراني في ليبيا كدراســـة أحمد الحاســـي (2017)، وجميلة الحنيش (2017)، ومحمد أبولية، ووديع البرقاوي (2020)، أشـــارت الى أن الأخطار التي تُهدد معالم التراث العمراني في ليبيا، تعود أسـبابها إلى عدم الاسـتقرار الأمني، وعجز مصـلحة الآثار على إيجاد استراتيجية واضـحة وممكنة التطبيق، لإدارة وحماية هذا الإرث الحضـاري من العبث، والتدمير، والسرقة، والتهديد من سحب اعتماد المواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي.

ومن هذا المنطلق وجب التركيز على عرض هذه المشـكلة، والعمل على إيجاد وسـائل وأسـاليب اسـتراتيجية ملائمة ومختلفة، لإدارة مواقع التراث العمراني والمحافظة عليها وحمايتها.

وعليه فإن مشكلة البحث الحالي تتحدد عن طريق السؤال التالي:

س/ ما الإطار الاستراتيجي الذي يُمكن بواسطته إدارة حماية مواقع التراث العمراني في الدولة وتعزيزها؟

كما ويتفرع من هذا السؤال السؤالان التاليان:

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

س/ ما هي أهم المواقع الأثرية بالدولة الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي؟

س/ ما أوضاع المواقع الأثرية بالدولة الليبية خلال الست سنوات الأخيرة بين الفترة (2014– 2020)؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:–

- تقديم لمحة تعريفية بالمواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي.
- التعرف إلى أوضاع المواقع الأثرية بالدولة الليبية خلال الست سنوات الاخيرة بين الفترة (2014– 2020).
- تقديم إطار استراتيجي مُقترح قد يُساعد على إدارة التراث العمراني وحفظه وحمايته بالدولة الليبية.

أهمية البحث:

– يسلط الضوء على واقع أوضاع الإرث الحضاري للمواقع الأثرية بالدولة الليبية.

– يمكن استخدام ما يرد فيه من معلومات كمرجع لدراسات ميدانية تتناول نفس الموضوع.

– يضع إطاراً استراتيجياً يهدف إلى حماية التراث العمراني وحفظه بالدولة الليبية.

– يُقدم إضافة معرفية للمكتبات العربية بشكل عام، ومكتبات الجامعات الليبية بشكل خاص، يؤمل أن تعود بالنفع على المتخصصين والباحثين في مجال إدارة التراث العمراني وحمايته، ومصالح الآثار بالدولة الليبية، وكذلك الجهات المعنية بالتخطيط والسياحة.

منهجية البحث:

يُعد هذا البحث دراسة نظرية تحليلية، يعتمد في إنجازه على الأسلوب الوصفي المكتبي التوثيقي، بهدف جمع البيانات من بعض الأدبيات والدراسات السابقة، والمراجع العلمية ذات الصلة في مجال البحث، بهدف التعرف إلى واقع المواقع الأثرية بالدولة الليبية والتعريف بها، ومحاولة وضع إطار استراتيجي يُساعد على إدارة وحماية التراث العمراني وحفظه. وتحقيقاً للأهداف سالفة الذكر تناول هذا البحث من خلال الإطار النظري التالي:

- **أولاً– مفاهيم إدارة مواقع التراث العمراني وحمايتها.**
- **ثانياً– أهمية مواقع التراث العمراني.**
- **ثالثاً– المواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي.**
- **رابعاً– أوضاع الآثار بالمواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي.**
- **خامساً– مقترح لإطار استراتيجي لتعزيز حماية مواقع التراث العمراني بليبيا.**
- **سادساً– التوصيات والخاتمة**

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

أولاً– مفاهيم وأبعاد ادارة وحماية مواقع التراث العمراني

يتناول البحث التعريفات المختلفة التي تناولت التراث العمراني وإدارته وحمايته بالصورة التالية :

- **التراث العمراني:**

يُمكن تعريف التراث العمراني بأنه: كل ما شـيده الإنسـان من مدن، وقرى، وأحياء، ومباني، وحدائق ذات قيمة أثرية، أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصـــادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية، أو وظيفية [1]، وهو (إنتاج فترة زمنية تقع في الماضي، وتفصلها عن الحاضر مسافة زمنية تشكلت خلالها هوة حضارية)[2].

ويُعرف التراث العمراني بحسـب اليونسـكو (1972م) بأنه (مبان، أو آثار، أو معالم تاريخية، أو مدن قديمة مأهولة أو غير مأهولة)[3].

كما يُعرف التراث العمراني بأنه (وثيقة تاريخية وفنية، وجزء من التراث الســياســـي، والروحي، والرمزي، وهو الحقيقة الثقافية واســـتمرارها وتتعدد مجالات التراث المعماري، وتنقســـم إلى المحيط البيئي للملكية، والمبنى، والأثاث، والمنقولات الداخلية والخارجية) [4].

وعرفتــه لجنــة المعــايير المحاســبية الدوليــة للقطــاع العــام بأنــه (الأصــول ذات الأهميــة النقابيــة، أو البيئيــة، أو التاريخيــة، وتشــمل المبــاني والتماثيــل التاريخيــة، والمواقــع الجيولوجيــة، والمنــاطق البيئيــة لحمايــة الطبيعة، أو المخلوقات والأعمال الفنية، إذ تتمتع بالخصائص الأساسية التالية[5]:–

- تتخطى قيمتها المضافة (من الناحية الثقافية أو التاريخية) قيمتها الاقتصادية.
- يوجد عليها قيود تشريعية، لتحد من حرية المُلاَّك في التصرف بها.
- لا يمكن استبدالها.
- قيمتها الاقتصادية تزيد مع الزمن، عكس حالتها الفيزيائية (عوامل الإهلاك) والتي تتدهور بمرور الزمن.
- يصعب تقدير عمرها الافتراضي لتغطية مئات السنين.

---

[1] النعيم، مشاري عبدالله. **أبحاث وتراث، دراسات من التراث العمراني**، سجل الأبحاث لملتقى التراث العمراني الوطني الأول بجدة، (ت2011م).

[2] يوسف، محمد محمود. برامج الاستثمار في التراث العمراني ووسائل التمويل بالاستناد لتجارب عربية ودولية، **النشرة العلمية لبحوث العمران**، جامعة القاهرة، العدد(12)، (ت2014م).

[3] فرج، أحمد عيسى. **رؤية لإدارة الآثار والتراث الليبي**. منشورات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، (ت2016م).

[4] الشحات، أحمد محمود. "**الاستدامة في مشروعات الحفاظ العمراني والمعماري**"، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، القاهرة، (ت2003م).

[5] أنيس، أحمد رجائي. **تقييم المباني التراثية**. ورقة بحثية، جمعية خبراء التقييم العقاري: القاهرة، (ت2008م).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

وعرفت المادة الأولى من مسـودة "**ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته**" التراث العمراني بأنه: كل ما شـيده الإنسـان من مدن، وقرى، وأحياء، ومباني، وحدائق ذات قيمة أثرية، أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية، أو وظيفية، ويتم تحديدها وتصنيفها وفقاً لما يلي [1]:

- **المباني التراثية (الآثار)**: وهي الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصـــوير على تلك الآثار، بما في ذلك الكهوف والنقوش، والعناصـــر أو التكوينات ذات القيمة الخاصـــة من وجهة النظر التاريخية، أو الفنية، أو العلمية، بهذا فهي تشـــمل المباني ذات الأهمية التاريخية، والأثرية، والفنية، والعلمية، والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها، والبيئة المرتبطة بها.
- **مناطق التراث العمراني**: وتشـمل المدن، والقرى، والأحياء، ذات الأهمية التاريخية، والأثرية، والفنية، والعلمية، والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني، وساحات عامة، وطرق وأزقة، وخدمات تحتية، وغيرها.
- **مواقع التراث العمراني**: أي المناطق ذات الطبوغرافية الخاصـــة، وتشـمل الأعمال المشـتركة بين الإنســان والطبيعة التي لها قيمة خاصة؛ بسبب جمالها وأهميتها من وجهة النظر الأثرية أو التاريخية.

ويمكن تعريف التراث العمراني العربي بأنه كل تراث عمراني يعكس خصـــائص الحضـــارة العمرانية في المجتمعات العربية، أو يمثل إفرازاً لإحدى الحلقات التاريخية المتعددة التي مرت بها الأمة العربية، وتوارثته الأجيال عبر العصور بصور جمالية، وعناصر معمارية ذات قيمة مميزة.

وتتســـم المباني التاريخية بأنها تحظى بقبول مجتمعي وتفاعل إيجابي من المجتمع من جهة، وأنها تعبر عن ظاهرة ثقافية واجتماعية معبرة عن ظواهر مادية ومعنوية، أو فكرية في حقبة زمنية معينة من جهة أخرى.

تصنيف التراث العمراني:

يُصنف التراث العمراني إلى فئتين [2]:

- **تراث مادي**: وهو الذي يتضـــمن المباني والعناصـــر المادية للأهمية المعمارية والتاريخية، وهو الفئة المتناولة في هذا البحث.
- **تراث غير مادي**: وهو يضـــم القطع الأثرية المنقولة، والحرف اليدوية، والفنون الشـــعبية، والمعارف التقليدية، والطقوس والشـــعائر، والتظاهرات الاحتفالية، والفنون البصـــرية والأدائية، والأدب واللغة واللهجات، والطب التقليدي، وتقاليد الطهي، وغيرها مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتراث العمراني.

---

[1] صالح، أشرف. **التراث الحضاري في الوطن العربي: أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ**. قُدم في ندوة الحفاظ على التراث الحضاري في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، (ت2009م)، خلال الفترة 11- 13 أغسطس.

[2] الحنيش، جميلة؛ المنفوخ، عبد الرحمن. المباني التراثية في مراكز المدن وأساليب الحفاظ عليها (المدينة القديمة طرابلس)، **المجلة الدولية للعلوم والتقنية**، (ت2017م)، العدد9، ص 1- 20.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- **إدارة مواقع التراث العمراني:**

إن إدارة الموقع التراثي هي طريقة للتحكم بالعناصــر التي تصــنع البيئة الاجتماعية، والطبيعية للموقع، حالته الفيزيائية، استعمال الأراضي، الزوار، التفسير،.... إلخ، وتهدف الإدارة إلى حماية والحفاظ أو عند الضرورة تقليل التعرض للخطر أو التهدم، أو تقديم الموقع للعامة، وقد عرفها " ســتوفل فلد Stoffel fled " بأنها هيكلية العمل للاستخدام الفعّال لعناصـر الموقع، بغرض الوصـول إلى الأهداف المرجوة، أي هي التنسـيق بين هذه الأهداف، كما أنها التوازن بين حفظ الموقع وحمايته للأجيال القادمة، مع إمكانية انتشـــاره عالمياً مع الأخذ بعين الاعتبار المجتمع المحلي [1].

ويقصــد بها الإدارة والتخطيط الســليم مع الاســتغلال الأمثل للموارد الطبيعية والموارد البشــرية التي صــنعها الإنســان، لكي تتفق مع متطلبات واحتياجات المســتقبل؛ أي أنها تعني مدى اســتمرارية الإمداد للموارد الطبيعية والبشرية، وكيفية استغلالها وإدارتها.

وتُســـاعد إدارة مواقع التراث العمراني على صـــون ممتلك بعينه أو مجموعة من الممتلكات وإدارتها بطريقة تحمي قيم التراث، منها القيم العالمية الاستثنائية خاصـةً؛ إذا كان الممتلك تراثاً عالمياً، ويُعزز فوائده الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية على نحو أوسع. كما أنها تسهـــل تحديد القيم التراثية للممتلك وتعزيزها، فضلاً عن توفيرها دوراً بناءً للتراث العمراني في تعزيز التنمية البشــرية التي ســتعود بالمردود على المدى الطويل، فتزيد اســتدامة التراث العمراني نفسه. [2].

ومفهـوم إدارة المواقـع كمـا ورد فـي بعـض البيانـات والتقـارير الصـادرة عـن اليونسـكو، يُمكـن أن يتضـمن عدة جوانب أهمها [3]:-

- إدارة أعمال الحفاظ والحماية والترميم.
- إدارة الزوار وتأهيل الموقع سياحياً.
- إدارة الأبحاث والدراسات حول الموقع.
- إدارة العاملين والتأهيل.
- الإدارة القانونية.
- الإدارة المالية.

---

[1] الخوري، منى. **إدارة المواقع الأثرية وحفظها، دراسة حالة مدينة تدمر**، رسالة ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة البعث حمص، سوريا، (ت2005م).

[2] نفس المرجع السابق

[3] أبوليله، محمد، البرقاوي، وديع. منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية. **المجلة العلمية الدولية في العمارة ،الهندسة والتكنولوجيا**، (ت 2020م)، ص: 127- 144.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

• التنظيم الإداري.

• إدارة مشاريع الإحياء والتجديد الحضري.

• الإدارة التقنية (الأشغال، والأمن، والصيانة، والاستقبال).

وللإدارة بمفهومها الحديث عدد من العناصر التي تسهل من نجاحها، وتتمثل في الفرد أو مجموعة من الأفراد، الذين يتميزون بقدرات وخبرات خاصة، ومجموعة الأنشطة والوظائف التي تمارس (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، والمحاسبة، والتسويق،... إلخ)، والأساليب الإدارية، والموارد البشرية والمادية، والمحيط الخارجي للمشروع (بيئة المشروع)[1].

ولإدارة موارد التراث مهام تشمل توعية الجمهور بأهمية التراث بشكل عام، وقبول الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتطبيقها، مع مراعاة القوانين والعادات المحلية، وتحديد عملية تنفيذ أكثر الوسائل قبولاً للصيانة، واستخدام التراث القائم تحت إداراتها وحمايته، ولا يُمكن الحفاظ على التراث إلا بوجود العدد الكافي من العاملين المدربين، بدءاً بأعلى المستويات الإدارية حتى الحرفيين، والمشرفين، والمهن المساندة، والاختصاصيين في مختلف المهن [2].

الأسس العامة لإدارة التراث العمراني

عند إدارة التراث العمراني لا بد من احترام الأسس العامة، وأهمها أن الهدف من إدارته هو المحافظة عليه، وصيانته بصورة دورية، وأن المحافظة على التراث يشمل المحافظة على أصالته، وللأصالة جوانب رئيسة يجب احترامها جميعاً، وهي الأصالة في المواد، والتصميم، والحرفة، وفي الوضعية، كما تشمل المحافظة على قيم التراث، والجدير بالذكر أنه في بعض الأحيان قد نحتاج إلى التضحية ببعض القيم القليلة الأهمية لمصلحة تحقيق الاستخدام، لكن يجب أن يكون ذلك بأقل قدر ممكن [3]، والمحافظة على التراث يجب أن تكون وفق المعايير، والقوانين، والمواثيق المحلية والدولية، فيجب اتباع الشروط والمعايير الدولية في اختيار وظيفة إعادة استخدام التراث، كما أنه لإقامة أي نشاط، أو معرض، أو نشاط تجاري أو تعليمي، أو ترميم، أو إعادة تأهيل،...إلخ، فإنه يجب وضع خطة مدروسة معدة على يد فريق من عدة متخصصين (معماري، أثري، حرفي، متخصص في

---

[1] Abou Leila, M, (2018). ENVIRONMENTAL MANAGMENT A DOORWAY TO GREEN INVESTMENT OF HERITAGE ENVIRONMENTS, Green Heritage International Conference Chance – Change – Challenge, BUE

[2] الزهراني، عبد الناصر. **إدارة التراث والعمراني**. إصدارات الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، (ت2012م).

[3] مرجع سابق، أبوليله، محمد، البرقاوي، وديع (ت2020م).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

المـأثورات الشـعبية، أمـين متحـف، مـرمم،... إلـخ)، ويجـب تقسـيم مـدة تنفيـذ الخطـة إلـى فتـرات طويلـة، أو متوسطة، أو قصيرة، حسب النشاط [1].

إن نظام إدارة التراث هو إطار غالباً ما يتكون من ثلاثة عناصـــر مهمة هي: إطار قانوني تُعرف أســـباب وجوده، ومؤسسـة تجسد احتياجاته التنظيمية، وصـنع القرار، و(موارد بشرية ومالية وفكرية) تُستخدم لجعله قابلاً للتطبيق. وتجتمع هذه العناصر معاً لتسهل التخطيط، والتنفيذ، ومتابعة الأعمال في العادة لممتلك ثقافي واحد، أو كمجموعة من الممتلكات، أو لمنطقة ما، لتقديم النتائج التي تضـــمن صـــون الممتلكات وإدارتها، وحفظ القيم المرتبطة بها بطريقة مستدامة. وذلك يعتمد على مدى إدخال تحسينات على نظام الإدارة، استجابة لملء الثغرات التي حُدِّدت فيه، أو استجابة للاحتياجات الجديدة.

وتـرتبط عمليـة الحفـاظ وحمايـة مواقـع التـراث بـالإدارة الواعيـة التـي تحـدد اسـتراتيجيات رعايـة النسـيج العمرانـي الحضـري ذي الطـابع التراثـي، أو مـا يعـرف بالبيئـات التراثيـة، والـذي يتمثـل فـي التشـكيلات البنائيـة التراثيـة، والفراغـات الحضـرية، والسـاحات العامـة، والمجـاورات السـكنية، وتنسـيق المواقـع؛ وذلـك لضمان فعالية استمرارية استعمال النسيج العمراني الموروث.

● حماية مواقع التراث العمراني:

إن مفهـوم حمايـة المبـاني التراثيـة هـو تلـك العمليـة التـي تشـمل كـل الإجـراءات والأسـاليب التـي تـوفر للمـوروث البقـاء أطـول مـدة ممكنـة، ليـؤدي دوراً فـي حيـاة المجتمـع الـذي يتعـايش معـه، كمـا أنـه يُمثـل جميـع الإجـراءات المتخـذة للمحافظـة علـى المبنـى، وتشـمل الحفـاظ، والصـيانة، والتـرميم، وإعـادة البنـاء، والتهيئة، وفي الغالب يكون مزيجاً من هذه الإجراءات المذكورة، ويمكن تعريف كلاً منهم كالتالي:

- **مفهـوم الحفـاظ:** يمكـن تعريـف الحفـاظ بأنـه: صـيانة الأشـياء والعنايـة بهـا، لتـؤدي وظيفتهـا التـي وجـدت مـن أجلهـا بكفـاءة عاليـة، ومـن ثـم الحفـاظ علـى قيمتهـا الماديـة رغـم انقضـاء عمرهـا الافتراضـي، كمـا يعـرف الحفـاظ بأنـه تلـك الأعمـال التـي تتخـذ لمنـع التآكـل، والتـي تطيـل بقـاء الميـراث الطبيعي والبشري للإنسانية [2].

[1] نبيل، خالد إبراهيم، أبوليله، محمد شوقي. **مجال الحفاظ المستدام للبيئات التراثية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، (ت 2015م).

[2] ذبان، خولة. **تدهور التراث العمراني وآليات الارتقاء بالبيئة الحضرية واستدامتها (حالة المركز القديم بولاية تبسة)**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، (ت2016م).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- **مفهوم الترميم:** عرف ميثاق مؤتمر فينسيا لمنظمة الإيكوموس ICOMOS الترميم في المادة التاسعة منه لعام 1964م بأنه: (عملية متخصصة بدرجة عالية جدًا، هدفها حماية وكشف القيمة الجمالية والتاريخية للمبنى) [1]، وتستند تلك العملية إلى احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، كما يجب أن يكون العمل الإضافي– الذي يلزم القيام به– متميزًا عن التكوين المعماري الأصلي، ويحمل طابعًا عصريًا، وعلى أن تتم عمليات الترميم من خلال دراسات أثرية وتاريخية للمبنى قبل عمليات الترميم.
- **إعادة التوظيف:** يتحدد الهدف من سياسة إعادة استخدام المبنى التاريخي أو التراثي في الحفاظ عليه وضمان صيانته بصفة دائمة، وكذلك تحسين الوسط العمراني المحيط.

ويعتبر إعادة استخدام المبنى التراثي من أنسب الأساليب اقتصادياً، إذ إنه غير مُكلِف كبناء مبنى جديد، كما أنه يضمن إيجاد قاعدة اقتصادية يعتمد عليها للإبقاء على المبنى، ويجب أن يحقق الاستخدام الجديد للمبنى عدم التعارض مع القيم التاريخية، والتراثية، والفنية للمبنى، محققاً كل من الملائمة للطابع البصري للمبنى، والملائمة الفراغية، والملائمة الوظيفية، والملائمة الإنشائية [2].

- **الصيانة:** هي عملية الحد من التلف الذي وقع، أو عملية تجنب وقوعه، وتتم الصيانة بصورة دورية، وتعزى أهمية الصيانة لكونها العامل الأساسي الذي يطيل عمر المبنى.
- **إعادة البناء** : تعني إعادة جزء، أو أجزاء من المبنى، أو كله إذا اقتضى الأمر إعادته إلى صورته الحقيقية أو التقريبية، وذلك بعد الرجوع الى الدلائل التاريخية والوثائق، كالصور الفوتوغرافية، أو المخططات البيانية، أو الخرائط، أو وصف سكان المنطقة للمبنى.
- **إعادة التأهيل:** إعادة استخدام البناء بعد إتمام عمليات الحفاظ وبما يتناسب مع طبيعة المبنى وحسب الحاجة، وقد يشمل إحداث تغييرات غير جوهرية في المكونات الحقيقية للمبنى، بهدف الحفاظ عليه والاستفادة من إعادة استخدامه، دون التغيير في هويته التاريخية.

وعموماً يهدف حفظ التراث العمراني إلى ثلاثة مبادئ أساسية وهي [3]:-

- **الأول – تحقيق الصالح العام:** إذ إن حماية التراث العمراني تسهم في المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية، كما أنها تساعد على حماية المال العام والصالح العام، وهو ما يسهم في تحسين نوعية الحياة، والدعم الإداري والتشغيلي، وجودة الحياة، والشعور بالانتماء.

---

[1] سلطان، محمد سيد. **قضايا تمويل التراث العمراني: الإطار الاستراتيجي لتعزيز حفظ وحماية التراث.** ملتقى التراث العمراني الوطني الثالث، المدينة المنورة، (ت2013م).

[2] مرجع سابق، الحنيش، جميلة، المنفوخ، عبد الرحمن (ت2017م).

[3] مرجع سابق، سلطان، محمد سيد (ت2013م).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- **الثاني – تحقيق التنمية الاقتصادية:** إذ يسهم حفظ وحماية الأصول العمرانية من مباني ومواقع تراثية، في تعزيز التنمية الاقتصـــادية، وتحريك عجلة النمو والتقدم بواســطة مجموعة من العوامل التجارية في حال استغلالها بشكل جيد وفعال، مثل الجذب السياحي للتراث العمراني.
- **الثالث – تحقيق التنمية المستدامة:** يؤدي التراث العمراني دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع، فعن طريق تعزيز التنمية العمرانية، وحماية الأصــول التاريخية، واتباع أفضــل طرق التخطيط العمراني، يمكن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها.

دواعي وأسباب الحفاظ على التراث العمراني [1]:

تتعدد الأســباب التي تدعو إلى القيام بعملية الحفاظ على التراث، والتي يمكن تلخيصــها فيما يلي:» **أســباب اجتماعية وتاريخية/** وهي الحاجة إلى اســتمرار الوظيفة الاجتماعية، والعمرانية، والمعمارية، وربطها بذكريات المدينة القديمة، والتي تعتبر تجســيدا لأحداث وفترات تاريخية وشــخصــيات لها تأثيرها على الأحداث، وترجمة لظواهر معيشية .

» **أسباب اقتصادية/** تعد الوظيفة السياحية للتراث العمراني والمعماري مصدراً هاماً للدخل.

» **أسباب سياسية/** إذ يتم بواسطة الحفاظ التعلمُ من الماضي، وسرد التاريخ بأحداثه العظيمة، وتعبر عن الحالة السياسية في تلك الحقبات الزمنية على المدن، وتعبر عن قيم الحكم وقوته.

ثانياً– أهمية مواقع التراث العمراني

يُمثل التراث العمراني أهمية كبرى للمجتمعات المحلية بما يحمله من قيم وطنية، وللمجتمع الدولي بما يحمله من قيم إنسانية متعددة، ويمكننا أن نتناول أهمية الحفاظ على التراث العمراني بواسطة تناوله مصدراً للدخل القومي، وأساساً للتنمية المحلية والمحافظة على الهوية الثقافية والتنمية الاقتصادية وفيما يلي تفصيل ذلك:

- **بوصفها مورداً للدخل القومي:** تمثل المباني التراثية والمناطق التاريخية مصدراً رئيساً من مصادر الدخل القومي، ومصدراً للجذب السياحي، وذلك باعتبارها إرثاً تراثياً؛ إذ يحتفظ بالعديد من الشواهد العمرانية، والاجتماعية، والتاريخية، والتي تعكس مســيرة المدينة على مر التاريخ [2]، كما أنها تعزز الســياحة الثقافية، وهي من أسرع القطاعات نمواً في سوق السياحة الدولية، ومحرك قوي للتنمية الاقتصادية، مما يسهم في تعزيز الدخل القومي.

---

[1] حمادة، أحمد، حمادة، محمد. **دور المشاركة الشعبية في عملية الحفاظ على التراث العمراني: دراسة حالة قرية غرب سهيل بصعيد مصر.** (ت2015م)، متوفر على: file:///C:/Users/HP/Desktop/New%20folder

[2] أبو غزالة، أسعد. **الأبعاد الاقتصادية لتصنيف وترتيب المباني التراثية والحفاظ عليها نحو مدخل لتفعيل التنمية المستدامة للمدن التاريخية.** منشورات المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للحفاظ على التراث العمراني، دبي، (ت2012م)، في الفترة بين 17–19 ديسمبر.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- **بوصفها أساساً لتنمية المجتمع المحلي:** تستخدم اليوم عدد من الدول الأوروبية التراث الثقافي بوجه عام بعدِّه استراتيجية لتحسين فرصهم في المستقبل، فواحدة من التحديات الرئيسة للتنمية الحضرية العالمية هو الحفاظ على التراث العمراني من هياكل ومواقع أثرية تروج لهوية الماضي واستمرارية المكان.
- **بوصفها أساساً للمحافظة على الثقافة المحلية والهوية العمرانية:** يساعد التراث العمراني على تعزيز البعد الثقافي داخل المجتمع بواسطة تأكيد فكرة الافتخار بالحضارة السابقة، والاعتزاز بقيم الماضي، وتعزيز الشعور بالانتماء والهوية، كما أنه يسهم في قدرة المجتمع على التأمل الذاتي[1].
- **بوصفها أساساً للتنمية الاقتصادية المستدامة:** تسهم الأصول التراثية في التنمية الاقتصادية المستدامة، والازدهار، والتقدم الاقتصادي عن طريق توفير أماكن للجذب السياحي في المراكز الحضرية والمناطق الإقليمية، وجذب الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير منافع بيئية من خلال تقليل مخلفات الهدم وانخفاض الموارد اللازمة للهدم وإعادة البناء.

إضافة إلى هذه الميزات المتعددة التي تساعد على تعزيز اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالمحافظة على التراث العمراني، هناك أيضاً بعض العوامل الدولية التي ساعدت على زيادة الاهتمام بالمحافظة على التراث العمراني على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي، ومنها:

- **زيادة التضامن الدولي لحماية الممتلكات:** تبلورت فكرة التضامن الدولي من أجل حماية الممتلكات الثقافية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً بعدما تعرضت العديد من الممتلكات الثقافية والتاريخية في بعض الدول إلى الخراب والتدمير بسب ويلات الحروب، إضافة إلى الحروب هناك أيضاً حافز مهم لصياغة التضامن الدولي لحماية الممتلكات العالمية، وهو الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات التي غمرت المعابد، والآثار في بعض الدول.
- **الاتجاه الاجتماعي والاقتصادي المتزايد للتراث:** اكتسب التراث العمراني أهميه خاصة في الفترة المعاصرة، والشاهد الرئيس هو الأعداد المتزايدة من التراث المسجل من العديد من الدول، وأصبح التراث سلعة اقتصادية مهمة تجلب وتساعد في ازدهار وصناعة الاقتصاد الوطني[2].

---

[1] يوسف، محمد محمود. **برامج الاستثمار في التراث العمراني ووسائل التمويل بالاستناد لتجارب عربية ودولية**، النشرة العلمية لبحوث العمران، جامعة القاهرة، العدد12، (ت2014م).

[2] مرجع سابق، حمادة، أحمد، حمادة، محمد (ت2015م).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

ثالثاً– المواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي

تزخر ليبيا بالعديد من المواقع والأماكن ذات الأهمية التاريخية، والتي تمثل إرث حضاري عالمي، منها ما تم إدراجه ضمن لائحة التراث العالمي، ومنها ما لم يدرج، إلا أنه يبقى ذا أهمية تاريخية، ومورداً سياحياً مهماً.

وقد أدرج عدد من المواقع الليبية على لائحة التراث العالمي، مطلع ثمانينيات القرن الماضـي، نظراً لامتلاكها خصـائص عالمية، أهلتها لنيل شـرف الاعتراف الدولي بأنها مواقع اسـتثنائية، تحمل علامات بارزة للحضـارات المتلاحقة التي مرت على ليبيا عبر العصـور المختلفة، من الإغريق إلى الرومان، إلى الحضـارة الإسـلامية. وكونها تعبر عن إنجازات الشعوب المعمارية على مر العصور، وأماكن الجمال والغموض، وتنطوي على أسرار الذاكرة الإنسانية، فليبيا تمتلك مخزوناً وتراثاً هائلاً وفريداً من الآثار، خلفتها حضارات وثقافات منذ ما قبل التاريخ وإلى يومنا هذا.

ويُمكن حصر تلك المواقع الأثرية وفق لائحة التراث العالمي كالتالي:–

» موقع لبدة الكبرى الأثري (لبتس ماغنا)

لبـدة الكبـرى// مدينـة مـن مـدن الشـمال الإفريقـي الكبـرى السـابقة، وتقـع علـى السـاحل المتوسـطي عنـد مصـب وادي لبـده الـذي يكـون مرفـأ طبيعيـاً علـى بعـد 3 كيلـومترات شـرقي مدينـة الخمـس، التـي تبعـد 120 كـم شـرق مدينـة طـرابلس عاصـمة ليبيـا، المدينـة كانـت مـن أبـرز مـدن الشـمال الإفريقـي فـي عصـر الإمبراطوريـة الرومانيـة. المدينـة صـنفتها اليونسـكو ضـمن قائمـة مواقـع التـراث العـالمي فـي ليبيـا، وذلـك منـذ العـام 1982م خـلال الاجتمـاع الـدوري للجنـة التـراث العـالمي فـي الـدورة السادسـة تحديـدا، والتـي جرت في باريس.

الصورة رقم (1) موقع لبدة الكبرى

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

وقد ضُمَّت لمواقع التراث العالمي بعد أن انطبقت عليها المعايير التالية:

- **المعيار رقم (1):** تمثل تحفة عبقرية خلاقة من صُنع الإنسان.

"To represent a masterpiece of human creative genius"

- **المعيار رقم (2):** تمثل إحدى القيم الإنسانية الهامة والمشتركة لفترة من الزمن أو في المجال الثقافي للعالم، سواء في تطور الهندسة المعمارية أو التقنية، أو الفنون الأثرية، أو تخطيط المدن، أو تصميم المناظر الطبيعية.

It represents one of the important and common human values for a period of time or in the cultural field of the world whether in the development of architecture or technology or archaeological arts or city planning or landscape design.

- **المعيار رقم (3):** تمثل شهادة فريدة من نوعها أو على الأقل استثنائية، لتقليد ثقافي لحضارة قائمة أو مندثرة.

It represents a unique or at least exceptional testimony of a cultural tradition of an existing or extinct civilization.

الصورة رقم (2) بعض آثار موقع مدينة لبدة الكبرى

وكانت منطقة لبدة موطنا لجماعات بشرية في عصور ما قبل التاريخ، كما تدل على ذلك بعض حجارة وجدت على ضفاف وادي الرملة، ويُعد الفينيقيون هم من أسس مدينة لبتيس ماغنا (لبدة) في نهاية القرن السابع قبل الميلاد، سميت باللاتيني «لبكيس». وهذا التاريخ يقرب من تاريخ إنشاء قرطاجنة (قرطاج). وقد ظهرت مدينة لبدة مرفأً طبيعياً يلجأ إليه البحارة، والتجار الكنعانيون (الفينيقيون) أثناء رحلاتهم التجارية النشطة في المتوسط.

وتشتهر بوجود منارة لبدة التي أنشأها الإمبراطور الروماني (سبتيموس سيفيروس) حوالي العام 200 قبل الميلاد. والذي جعل لبدة في عهده مدينة حضارية بعد أن طورها، فأصبحت تتميز بنصبها العامة الكبيرة، ومرفئها الاصطناعي، وسوقها، ومخازنها، ومحترفاتها، وأحيائها السكنية.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

الصورة رقم (3) تمثال سبتيموس سيفيروس

والآن لبدة تُعد من أجمل المناطق الأثرية في منطقة البحر المتوسط، كما أنها من أكبر بقايا المدن الرومانية في العالم التي يُرجح أن يكون تأسيسها منذ 514 قبل الميلاد.

» موقع صبراتة الأثري

هي مدينة ليبية كان اسمها عند اليونانيين "لبروتون بولس كاي ليمن" (ميناء ومدينة لبروتون)، وتذكر المصادر التاريخية أن الفينيقيين هم مؤسسو هذه المدينة، ثم وقعت تحت سيطرة الرومان، ثم الوندال الذين دمروها كغيرها من المدن التي طالتها أيديهم، ثم احتلها البيزنطيون، فأعادوا تعميرها إلى أن جاء الفتح الإسلامي، وقد كان الاسم الذي عرفت به هذه المدينة عند العرب هو (صبرة)، وبه ذكرها ابن خلدون في تاريخه، والتيجاني في رحلته، ثم عُرفت بعد فترة باسم "صبراتة".

الصورة رقم (4) آثار موقع صبراته

وبـدأت الحفـائر المُكثّفـة بصـبراتة مـن سـنة 1923 إلـى 1936م، وأدّت إلـى اكتشـاف وتـرميم معظـم مبـاني وشـوارع ومسـرح ومـدافن المدينـة القائمـة حتّـى الآن، وبهـا المسـرح الرومـاني الكبيـر الـذي تقـام فيـه بعـض الحفلات الموسيقية سنويا.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

الصورة رقم (5) أعمدة المسرح الروماني بموقع صبراتة الأثري

تشتهر مدينة صبراتة بشاطئ رملي على البحر الأبيض المتوسط، تطل عليه غابات الصنوبر، وتتميز بآثارها الفينيقية والرومانية، ولعل أهم وأشهر معالمها: الضريح الفينيقي الشهير، والمسرح الروماني، والملعب المدرج Amphitheater.

وقد أدرج الموقع الأثري صبراتة ضمن قائمة التراث العالمي عام 1982م وفي الدورة ذاتها (الدورة السادسة) التي أدرج خلالها موقع لبدة الكبرى.

الصورة رقم (6) المسرح الروماني بموقع صبراتة الأثري

وتوضح وثيقة إدراج الموقع الأثري صبراتة أن الموقع انطبق عليه المعيار رقم **(3) بنصه:** تمثل شهادة فريدة من نوعها أو على الأقل استثنائية لتقليد ثقافي لحضارة قائمة أو مندثرة.

» موقع شحات (قورينا) الأثري

تُعد قوريني أو قورينا أولى المستوطنات الإغريقية في ليبيا، ويعتقد أن تاريخ تأسيسها يعود إلى 631 ق.م، وهي مدينة تاريخية أسسها الإغريق في أقصى شمال شرق ليبيا، تسمى هذه المدينة "قورينا" أو "سيرين" أما التسمية الحالية "شحات" أطلقت عليها بسبب شح المياه، إذ كانت توجد بها عيون نضبت فيها المياه، وهي من أجمل مدن ليبيا تاريخا وحضارة، بل وأصبحت من أحد أجمل عشر مدن في العالم العربي، فقد روى "هيرودوت Herodotus " في قصة تأسيس المدينة أنها كانت خليطاً رائعاً بين الأسطورة والأحداث التاريخية.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

الصورة رقم (7) موقع قورينا الأثري

وتتميز المدينة بالحمامات اليونانية، ومعبد زيوس الذي تأســـس في القرن الخامس قبل الميلاد، ومعبد أبولو، وغيره من المعابد والأغورا ومجلس الشورى، وقلعة الاكرابوليس. وفي العهد الروماني أدخل بعض التحويرات على المباني اليونانية، وشـيد الكثير من المباني الجديدة، ومنها: الحمامات الرومانية، والمسـرح، ورواق هرقل، والكثير من المعابد والنصـب، والسـور الخارجي الذي بني في القرنين الأول والثاني للميلاد، كما يوجد العديد من الكنائس التي تعود للعهد البيزنطي.

الصورة رقم (8) معابد موقع قورينا الأثري

وقد أدرج الموقع الأثري قورينا ضمن قائمة التراث العالمي عام 1982م وفي الدورة ذاتها (الدورة السادسة) التي أدرج خلالها موقع لبدة الكبرى وصبراتة بعد أن انطبقت عليها المعايير التالية:-

- **المعيـــار رقـــم (2):** تمثـل إحـدى القـيم الإنسـانية الهامـة والمشـتركة لفتـرة مـن الـزمن أو فـي المجـال الثقـافي للعـالم, سـواء فـي تطـور الهندسـة المعماريـة أو التقنيـة، أو الفنـون الأثريـة، أو تخطـيط المـدن، أو تصميم المناظر الطبيعية.

It represents one of the important and common human values for a period of time or in the cultural field of the world whether in the development of architecture or technology or archaeological arts or city planning or landscape design.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- **المعيـــار رقـــم (3):** تمثـل شـهادة فريـدة مـن نوعهـا، أو علـى الأقـل اسـتثنائية لتقليـد ثقـافي لحضـارة قائمة أو مندثرة.

It represents a unique or at least exceptional testimony of a cultural tradition of an existing or extinct civilization.

- **المعيـــار رقـــم (6):** أن تكـون مرتبطـة بشـكل مباشـرة أو ملمـوس بالأحـداث أو التقاليـد المعيشـية، أو الأفكار، أو المعتقدات، أو الأعمال الفنية والأدبية ذات الأهمية العالمية الفائقة.

To be directly or concretely related to living events or traditions, ideas, beliefs, or artistic and literary works of great global importance.

» مواقع تادرارت أكاكوس الصخرية

جبـال أكـاكوس أو تـدرارت أكـاكوس هـي جبـال صـخرية تقـع فـي جنـوب غـرب ليبيـا وضـمن الصـحراء الكبـرى، وأقـرب مدينـة إليهـا هـي غـات الأثريـة. وهـي عبـارة عـن مرتفـع صـخري بـه آلاف الرسـوم الصـخرية المختلفـة، تمثـل أشـكالاً حيوانيـة ونباتيـة وأسـاليب الحيـاة فـي فتـرات مختلفـة، يعـود أقـدمها إلـى 21 ألف عام ق. م. تقريبًا، ويقدر أحدثها بأنه يعود إلى القرن الأول ميلادي.

الصورة رقم (9) موقع جبال تدرارت أكاكوس الصخرية

وتشتهر المنطقة بكهوفها القديمة، كما أنها غنية بمجموعة المنحوتات واللوحات المرسومة على الصخر، أعلنت عنها اليونسكو موقعاً للتراث العالمي في العام 1985م؛ بسبب أهمية هذه اللوحات والمنحوتات، والتي يعود تاريخ بعضها إلى 21,000 عام. والتي تعكس ثقافة وطبيعة التغيرات في المنطقة. اللوحات والمنحوتات هي لحيوانات، مثل: الزرافات، والفيلة، والنعام، والجمال، وأيضا مجموعة من الناس والأحصنة، صور رجال تصور مواضح الحياة المختلفة للإنسان القديم، مثلا في حالة عزف الموسيقى والرقص.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

الصورة رقم (10) بعض الرسومات التي وجدت على جدران جبال تدرارت أكاكوس الصخرية

وقد أدرج هذا الموقع الأثري ضمن قائمة التراث العالمي عام 1982م وفي الدورة ذاتها (الدورة السادسة) التي أدرجت عن طريقها المواقع سالفة الذكر، بعد أن انطبق عليه **المعيار رقم (3) الذي ينص على:** تمثل شهادة فريدة من نوعها أو على الأقل استثنائية لتقليد ثقافي لحضارة قائمة أو مندثرة.

» موقع مدينة غدامس القديمة

غدامس مدينة ليبية تقع قرب مثلث حدود ليبيا مع كل من تونس والجزائر، ولعل أهم الشـــواهد ذات القيمة الأثرية هي آثار رومانية على هيئة أصــنام وشــبه أصــنام مبنية بأحجار الجبس، ويذكر أنها بقايا معابد رومانية قديمة، كما توجد بغدامس بقايا قصـور أو شـبه قصـور، أو لعلها حصـون مهجورة، منها: قصـر الغول شـمالي غدامس، وقصـر بن عمير، وقصـر مقدول، إضـافة إلى القلعة العثمانية التي خصـص جزء منها لمتحف غدامس، وتمثل عين الفرس ذات الشـــهرة التاريخية القديمة، وبحيرة مجزم، ومنطقة الرملة أهم المعالم الســـياحية بالمنطقة، ومن أهم معالم غدامس متحفها. وغدامس القديمة هي واحة نخيل صـــنّفتها منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة "اليونسكو" مدينة تاريخية ومحمية من المنظمة.

الصورة رقم (11) موقع مدينة غدامس القديمة

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

المدينة ضمت إلى قائمة التراث العالمي ضمن أعمال الدورة العاشرة التي عقدت بمقر منظمة اليونسكو بين 24 – 28 نوفمبر 1986 م، وكما يوضح التقرير أن المدينة انطبق عليها المعيار الخامس من معايير التراث العالمي وهو:

- **المعيار رقم (5):** أن يكون مثالاً رائعاً لممارسات الإنسان التقليدية، في استخدام الأراضي، أو مياه البحر ويمثل (ثقافات)، أو تفاعل إنساني مع البيئة.

To be a great example of traditional human practices, in the use of land or sea water, and represents (cultures), or human interaction with the environment.

الصورة رقم (12) أبنية مدينة غدامس القديمة

وهناك ثلاثة مواقع ليبية أخرى صنفت مبدئياً من اليونسكو ضمن الإرث العالمي عام 2020م هي:

» موقع وادي الكواكب

يقع وادي الكواكب جنوب غرب ليبيا بمنطقة الكفرة، بالقرب من العوينات الغربية القريبة من مدينة غات جنوب غرب ليبيا في أقصى الصحراء عند وادي يعرف باسم (وان تكوفي).

الصورة رقم (13) موقع وادي الكواكب

ويُعد وادي الكواكب الوادي الأغرب في ليبيا، وربما عالمياً؛ لوجود صخور ضخمة فيه تتخذ في هيأتها شكل الكواكب، ليشعر من يزور هذا الوادي وكأنه في الفضاء. يصل متوسط قطر كل صخرة حوالي 10 أمتار تقريبا،

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

إذ تتراص تلك الصخور الكروية جنباً إلى جنب لمسافة 30 كلم تقريبا. وما يميز ذلك الوادي أيضا أنه ذو أرضية صخرية صلبة، لا زرع فيها ولا ماء.

الصورة رقم (14) أشكال من الحجارة بوادي الكواكب

» موقع كهف هواء فطيح بمنطقة سوسة

يقع هذا الكهف في أقصى الساحل الليبي من جهة الشرق، وتحديدا شرق مدينة سوسة، وقد صُنف (هواء فطيح) لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو في عام 2020م على أنه أكبر الكهوف في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن أهم كهوف ما قبل التاريخ. و يبدو ذلك الكهف عبارة عن تجويف طبيعي لحفرة انهيارية، أقصى اتساع عرضي لها من جهة الأرض يصل إلى 80 متر، وأقصى ارتفاع لسقفها يبلغ 23 متر.

الصورة رقم (15) موقع كهف فطيح

هذا إضــافة إلى **أهرامات الحطية** التي تبعد حوالي 1123 كيلومترا جنوب طرابلس، وتنتصــب وســط الكثبان الرملية شـاهداً على حضـارة الجرمنت التي قامت في تلك الربوع منذ نحو ثلاثة آلاف سنة. وهي الأهرامات الأقل شــهرة في المنطقة مقارنة مع أهرامات مصــر رغم أن هذه النصــب الأثرية لا تقل أهمية حضــارية عن أهرامات الجيزة.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

ويعود اكتشافها إلى خمسينيات القرن الماضي، إذ عثر عليها مدفونة في الرمال، ويُمكن الوصول إليها بواسطة طرق عديدة، ومنها اوباري بوابة الصحراء الليبية.

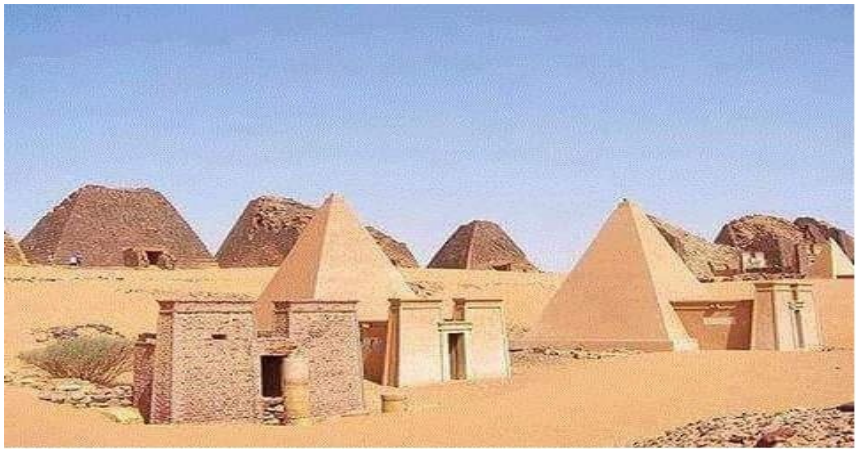

الصورة رقم (16) اهرامات الحطية

رابعاً– أوضاع الآثار بالمواقع الليبية المدرجة على لائحة التراث العالمي

بالنظر إلى الواقع الليبي خلال الست سنوات الأخيرة أي منذ العام 2014م، الذي اشتد فيه الصراع الليبي وأدى إلى انقسام الوضع السياسي، تشكلت على إثره حكومتان إحداها في شرق البلاد، والأخرى في غربها. الأمر الذي سبب إلى انقسام مصلحة الآثار الليبية إلى مصلحتين (واحدة في طرابلس والأخرى في شحات)، غير أن نظاميهما بصورتيهما الإدارية والفنية في كلا المصلحتين لم يستطيعا بلورة رؤية وطنية، لإدارة الأزمة التي يعانيها التراث الليبي من إهمال لاحق فترة ما قبل ثورة 17 فبراير الليبية وما بعدها.. فلم تكن هناك مساعٍ صادقة وحقيقية لمعالجة المشكلات التي فرضتها المرحلة الحالية، نتيجة عدم الاستقرار الأمني، وغياب المسؤولية المتعلقة بالتعدي والتخريب، إضافة إلى الإهمال والتسيب الذي ألحق الضرر بالإرث التاريخي، الأمر الذي دعا منظمة اليونيسكو لإدراج المواقع التراثية الليبية المسجلة لديها في قائمة مواقع التراث العالمي المهددة بالخطر، وكان ذلك في يوم (14 يوليو 2016م) وضمن اجتماعات لجنة التراث العالمي في (إسطنبول– تركيا) إذ قررت لجنة التراث العالمي لليونسكو المجتمعة وضع مواقع التراث العالمي الليبية في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر بسبب الأخطار المترتبة على الصراعات التي تدور في عدة مناطق من ليبيا.

وعدَّت المنظمة الدولية وقتها قائمة التراث العالمي المعرض للخطر أنها تهدف إلى اطلاع المجتمع الدولي على الظروف المهددة باندثار الصفات التي أدت إلى إدراج موقع ما على قائمة التراث العالمي، وحشد دعم المجتمع الدولي من أجل حماية هذه المواقع. كما اتخذت لجنة التراث العالمي هذا القرار في إطار دراسة حالة صون المواقع المدرجة من قبل على قائمة التراث العالمي [1].

[1] مرجع سابق

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

ويُمكن حصر تلك المخاطر والتهديدات إلى تهديدات مباشرة وأخرى غير المباشرة وفق التالي:-

1) **تهديدات مباشرة وتتمثل في//**

- **اعتقادات دينيـة** مبنيـة على تحريم بعض المظـاهر، إذ تتعرض بعض المواقع للاعتداء والتدمير للمعالم الأثرية، للاختلاف العقائدي معها عن طريق ربطها بالشــركيات، ومن هذا النوع تعرضــت العديد من الآثار الدينية الإســلامية وغيرها للهدم والتخريب، كالزوايا الصــوفية، والمقامات، والمباني الحاوية لبعض القبور وغيرها، إضـــافة لبعض المعالم التاريخية التي تعرضـــت هي الأخرى للهدم والتخريب، بســـبب الاختلاف الثقافي والعقائدي مع الثقافات التي أنتجتها، كما حدث مع بعض المواقع الأثرية والميادين التاريخية، مثل: ميدان الغزالة في العاصمة طرابلس عام 2014.

الصورة رقم (17) تمثال الغزالة قبل التخريب وبعده

- **السرقة والتهريب** من أجل الحصـول على الأموال، وهو ما حدث في كثير من الحالات التي ضُـبط بعضـــها، وأُفلتت الكثير منها، من حالات ســـرقة وبيع القطع الأثرية الليبية داخل البلاد وخارجها، ويُعزى ذلك إلى افتقار المواقع الأثرية إلى الحراســة من الجهات الأمنية، إذ تقتصـــر على موظفين غير مسلحين تابعين لمصـلحة الآثار، وبعض المتطوعين بالمنطقة المجاورة للمعالم الأثرية. كما أن جهاز الشرطة السياحية يعاني من قلة الإمكانيات والأفراد، ولا يستطيع مراقبة جميع المواقع الأثرية.

2) **التهديدات غير المباشرة**

وهي ترتبط بحالة الفوضى وعدم الالتزام بالقوانين بالتعدي على المواقع الأثرية والتاريخية، وممارسة نشاطات تؤدي إلى الإضرار بها، مع غياب تطبيق المحاسبة والعقوبة للمعتدي أو المُهرب للآثار، وضرورة تعديل قانون حماية الآثار، بحيث ينص القانون الجديد على رفع العقوبات من ستة أشهر إلى المؤبد، والخيانة العظمى للدولة، وفرض غرامات كبيرة على منتهكي الآثار.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

كما أن اندلاع الاشتباكات المسلحة بين الأطراف المتصارعة في البلاد بالقرب من المدن والمناطق التي تحتوي على المواقع الأثرية تشكل أيضاً تهديداً غير مباشر لها.

» ردود الفعل بشأن إقرار اليونسكو

برزت في الفترة الأخيرة على الساحة الليبية نداءات من خبراء ومتخصصين في مجال الآثار، تطالب بإلغاء قرار اليونسكو بشأن إدراج مواقع التراث العالمي الليبية الخمسة في قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر، والتي بلغت حد تقديم أحد الخبراء طعنا في قانونية هذا القرار، وأنه يرتقي إلى تفريغ البلاد من آثارها بحجة حمايتها.

حول ذلك أشار (عيسى، 2017) إلى أن لجنة التراث العالمي استندت في قرارها على معلومات استقتها من اجتماع غير رسمي في تونس، معتبراً أن اللجنة لم تقيم حالة المواقع التراثية بشكل دقيق، وأن من حضروا الاجتماع من الليبيين قدموا معلومات "غير دقيقة" ولم يتوقعوا أن تستخدم في إطار قانوني، واصفاً تصرف اللجنة "بالتحايل" ويجب الطعن فيه. كما أعزى ذلك القرار إلى فشل الجهات الرسمية الليبية في إدارة الملف.

وحول هذا القرار صرح خبير الآثار الليبي (حافظ الولدة) أن ليبيا في حاجة إلى وضع بعض مواقع التراث العالمي في قائمة الخطر حتى تتلقى المساعدة لحمايتها، إلا أنه أكد عدم موضوعية وضع المواقع في (صبراتة ولبدة وغدامس القديمة) ضمن قائمة الخطر "لما في ذلك من إساءة للمنطقة التي توجد بها المواقع، وإحباط للقائمين عليها الذين يقومون بدورهم في الحفاظ عليها". ودعا (الولدة) إلى تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق، ورصد التقارير عن واقع حال المواقع التراثية الخمسة بعيداً عن اليونسكو وعن الجهات الرسمية الليبية، مشددا على ضرورة توحيد مصلحة الآثار المنقسمة بين الشرق والغرب لتتمكن من القيام بدورها المطلوب، والعمل على زيادة الوعي المجتمعي بالمواقع الأثرية[1].

وبحسب ما جاء عن مدير إدارة الآثار والتراث الليبي بسوسة (أحمد الحاسي)، فإن (مدينة شحات الأثرية– قورينا) تتعرض لاعتداءات كثيرة، بتقسيم الأراضي فيها لغرض البناء عليها، في حين تتعرض رسومات ما قبل التاريخ في (جبال أكاكوس) جنوب غربي البلاد إلى اعتداءات بخربشات بقطع معدنية، أو بطلاء لطمس بعض الرسومات فيها. وفي ضوء ذلك يُشددون على ضرورة تضافر الجهود على المستوى الرسمي والمؤسسات المعنية لصون وحفظ التراث الثقافي [2].

[1] متوفر على (https://www.aljazeera.net/news/cultureandart)

[2] الحاسي، أحمد. **أسس حماية التراث الليبي**.(ت2017م). متوفر على الرابط https://www.researchgate.net/publication

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

» دور مصلحة الاثار الليبية

تعدّ مصـــلحة الآثار في ليبيا هي الجهة الأولى المعنية قانوناً بحماية وصـــيانة ورعاية الآثار، وهي الجهة الرســـمية لأعمال المســـح والتوثيق الأثري، والمعنية بتقييم حالة المواقع الأثرية الليبية المدرجة في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وتفعيل المراقبات، بالإضـــافة إلى إقامة برامج توعية محلية على نطاق واســـع، وتوفير منظومات مراقبة إلكترونية للمتاحف والمخازن.

ورغم تلك المهام ســالفة الذكر لمصــلحة الآثار إلا أنها تعد جهة فنية تدير الموروث الثقافي الليبي، وليســت جهة ضـــبطية لإيقاف التصـــرفات القائمة على الاعتداء أو التهريب والســـرقات، ولكن وفق دورها الرقابي فهي مسؤولة على إحالة المخالفات إلى الشرطة السياحية والمؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، لحماية المواقع الأثرية، والعمل على تفعيل دورها في حماية ذلك الموروث الثقافي [1].

وبالنسبة للمصلحة كمؤسسة هناك قصور في تعاطي الحكومة والجهات الرسمية للدولة معها، وذلك من ناحية عمل الأجهزة الأمنية الخاصة بحماية الآثار، من حيث تخصيص الميزانيات على غرار الميزانيات الكبرى للجهات الأخرى. وكذلك من حيث التعاون مع مصلحة الآثار في قيام الدعاوى لإرجاع الآثار المهوبة ومتابعتها، وتيسير إجراءات التعامل مع الإنتتربول في القبض على الآثار المهربة واستعادتها.

إضافة إلى ذلك هناك أسباب ساهمت في عدم إحداث التغيير الإيجابي المنشود في عمل مصلحة الآثار والذي يُمكن حصره في :-

- عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، الأمر الذي جعل من الاهتمام بمصلحة الآثار وقيمة التراث العمراني شأناً ثانويّاً، وليس ذا أهمية لدى صناع القرار.
- غياب الرؤية العلمية، والخطط الاستراتيجية، والقدرة على تحويلها لواقع مُحقق.
- ضعف التواصل بين الأثريين الليبيين (الأكاديميين والعاملين في مصلحة الآثار).

فضلاً عن سياسة مقاومة التغيير التي تجذرت في مؤسسات التراث الليبي.

كما أن مصلحة الآثار تُعاني من عديد نقاط الضعف التي يُمكن تلخيص أهمها في [2]:-

1- قدم إدارة المنظومة بمصـــلحة الآثار، والتي لم تســـتطع تطوير ذاتها، لذا عجزت عن مواجهة التحديات المتزايدة.

2- اعتماد مصـــلحة الآثار على هيكلية إدارية جديدة بها ثغرات كثيرة من حيث التنفيذ، وتتطلب خطة عمل استراتيجية تعتمد على بناء القدرات كخطوة أولى، وعلى ثلاث مراحل لتنفيذها، وهي:-

---

[1] الحنيش، جميلة، المنفوخ، عبد الرحمن. **المباني التراثية في مراكز المدن وأساليب الحفاظ عليها (المدينة القديمة طرابلس)**، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد (9)، سنة (2017)، ص 1- 20.

[2] فرج، أحمد عيسى (ت2016م). **رؤية لإدارة الآثار والتراث الليبي**. منشورات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- المرحلة الأولى مدتها سنة، وتركز على بناء توافق حولها.
- المرحلة الثانية من 2 إلى 5 سنوات، وتهدف إلى تعزيز القدرات.
- المرحلة الثالثة من سنة إلى 5 سنوات، وبها يبدأ تنفيذ مشاريع تطويرية.

3- إهمال ملف مواقع التراث العالمي الليبية.

ثمة قصور غير عادي في متابعة شؤون مواقع التراث العالمي الليبية من مصلحة الآثار، ويمكن تلخيص هذا القصور في النقاط التالية:

- الغياب المتكرر عن حضور اجتماعات لجنة التراث العالمي.
- عدم تسليم تقرير متابعة حالات الصون The State of Conservation لمواقع التراث العالمي الليبية، ففي الغالب وعند مطالعة تقارير اجتماعات التراث العالمي تظهر عبارة " ليبيا لم تُسلم تقريراً".

وكنتيجة طبيعية لهذا القصور وضعت لجنة التراث العالمي في اجتماعها بمدينة اسطنبول المُقام في الفترة (10-20 /7/ 2016م) مواقع التراث العالمي الليبية الخمس (دفعة واحدة) ضمن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر في سابقة تاريخية. وقد بررت ذلك كما جاء في الموقع الرسمي لليونسكو بعدم "الاستقرار الأمني، وانتشار الجماعات المسلحة بالمواقع الثرية أو في محيطها المباشر".

وهذا التبرير يفتقر إلى الصحة والدقة في وصف واقع المواقع الأثرية، أو لنكن دقيقين في وصف واقع معظمها، وهذا يعود إلى غياب المعلومات الموثقة عن مواقع التراث العالمي الليبية التي هي مهمة مصلحة الآثار.

وعلى الرغم من هذه المشاكل والظروف الصعبة التي تتعرض لها المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية، وما يعانيه هذا القطاع من تهميش وعدم اهتمام بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية أيضا التي تعيشها البلاد، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض بوارق الأمل في أن تجد من المبادرات وإن كانت فردية ما يُعاظم الأمل ويبشر بالخير، إذ استقبلت عدد من مراقبات الآثار في مناطق شرق البلاد وغربها، بعض المواطنين الذين بادروا بتسليم قطع أثرية وغيرها من المقتنيات التاريخية بعد أن احتفظوا بها مخافة ضياعها أو تهريبها أثناء حالات الفوضى، ولعل أبرز هذه المواقف هو قيام رئيس فرع المصلحة في مدينة سرت بالاحتفاظ بأهم القطع الأثرية في مدينة سلطان وإخفائها خلال فترة سيطرة تنظيم "داعش" على المنطقة. كما وأنه تم رصد مجموعة من القطع الأثرية المسروقة التي وصلت لـ إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وتعمل حكومة الوفاق الليبية على استرجاع هذه القطع الأثرية من الدول التي وصلت إليها وفق اتفاقيات متبادلة تلزم برد هذه القطع الأثرية المنهوبة [1].

[1] متوفر على https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/7/24

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

خامساً– مقترح لإطار استراتيجي لتعزيز حماية مواقع التراث العمراني بليبيا

بالنظر إلى وضـــع مصـــلحة الآثار بالدولة الليبية، وعدم وجود حكومة وحدة وطنية تعمل على تعزيز الجهود وتوحيدها لحماية التراث العمراني والمحافظة عليه من جهة، وحفظ موقعه العالمي من جهة أخرى، كان لا بد من السعي لوضع إطار استراتيجي مبدئي لحماية وصون التراث العمراني يتم بواسطته السعي إلى:–

- تحديد ووضـــع الأولويات المتفق عليها عالمياً لحماية التراث العمراني، والتي ســوف تســاعد المجتمعات المحلية، والهيئات، والمؤسسات، لتطوير خطط العمل القائمة حول مجموعة مشتركة من الأهداف، بحيث تساعد في زيادة التعاون والشراكة، والحد من الازدواجية، ومعالجة الثغرات، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات.
- تعزيز التعاون على نطاق تنسيق الموارد المالية الشحيحة المسخرة لقطاع مصلحة الآثار، لمعالجة تلك الأولويات، وأخذ قضايا التمويل بعين الاعتبار.
- تقديم إطار عمل مشترك يمكن بواسطته بلورة جهود كل الأطراف، سواء الحكومية أو القطاع الخاص في الحماية، عن طريق تحديد القضايا ذات الأولوية وتعزيز تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل التي تصب في حماية التراث من الضياع.

ويتمحور الإطار الاستراتيجي المُقترح حول:–

أولاً: إنشاء إدارة للتواصل مع المجتمع المحلي/ تكون ضمن الهيكل الإداري للمراقبات، وتكون لها إدارة رئيسية ضمن ديوان مصلحة الآثار، يتمحور دورها في تعريف المجتمع المحلي بمهام وأهداف مصلحة الآثار وفروعها والصعوبات التي تواجهها. لأن الأغلبية من الناس في المجتمع الليبي ليس لديهم معلومات كافية عن مصلحة الآثار ولا عن المراقبات.

ثانياً: تسجيل وتوثيق المباني والمواقع التراثية / يُعد تسجيل وتوثيق المباني والمواقع التراثية في غاية الأهمية لحمايتها؛ لأنها تساعد على حصر تلك المباني ودراستها وتصنيفها على حسب احتياجها لأعمال الصيانة، فهناك مواقع تراثية قائمة ولكنها تحتاج إلى مساعدة من أجل الحفاظ على سلامتها، ومواقع تراثية مهددة بالفعل. وتوجد عدة طرق مختلفة لتوثيق وتسجيل البيئات التراثية تتم منفردة أو بصورة متكاملة، منها: المساحة التصويرية (Photogrammetric)، والاستشعار عن بعد (Remote Sensing)، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، والمساحة المستوية (Land Survey)، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS). فيجب إنشاء قاعدة بيانات حاسوبية لتوثيق وتسجيل التراث العمراني ويجب أن تعتمد في الأساس على النقاط التالية:

- اعتماد أفضل الطرق والأساليب الحديثة في تسجيل وتوثيق المباني والمواقع التراثية.
- أخذ العوامل الاجتماعية والمكانية بعين الاعتبار عند التسجيل والتوثيق.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

وهذا يتطلب:-

- وضع خطة شاملة لمشروع السجل الوطني للتراث العمراني، على أن يتضمن المشروع تسجيل التراث العمراني وتوثيقه، وبناء قاعدة معلومات وطنية تمكن الباحثين، والمستثمرين، والمهتمين من الوصول إلى المعلومات والوثائق المطلوبة، للتعامل مع التراث العمراني.
- وضع السياسات التي تحافظ على التراث العمراني، وإعادة استخدامه، بما يرسم له صورة اجتماعية واقتصادية جديدة تتلاءم مع احتياجات العصر عن طريق المحافظة على مكوناته وعناصره الأصيلة.
- مراقبة تنفيذ هذه السياسات، والتعاون مع جهات الدولة كافة؛ من أجل تحقيق هذه الحماية.

ثالثاً: دقة تصنيف التراث العمراني/ يجب ترتيب وتصنيف التراث العمراني بطريقة ممنهجة ودقيقة تعتمد اعتماداً أساسياً على معايير وأسس علمية وعملية للمباني والمواقع التراثية، ومن ثم ترتيبها ترتيباً علمياً دقيقاً، بحيث يُمكن التعامل معها وفق هذا الترتيب، وتقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة لأعمال الحفاظ والترميم والصيانة. ولعل دقة ومنهجية التصنيف تساعد على تحقيق هدفين أساسيين لحماية مواقع التراث العمراني وهما:

- **الأول:** تحقيق التنمية العمرانية المستدامة لمواقع ومباني التراث العمراني، والإسهام في تحقيق استمرارية التراث ومنع تدهوره، للوصول إلى تنمية مستدامة على المستوى الوطني والدولي.
- **الثاني:** توجيه التمويل والحراسات المشددة للأماكن الأكثر عرضة للخطر، والأكثر أهمية تاريخية.

ولعل الوعي بالمبادئ الأساسية لتصنيف المباني التراثية يُحقق التوازن بين قيمة المباني وعملية الحفاظ، فعلى مدى عدد من السنوات أهمل في ليبيا عدد من المباني التراثية التي تحمل مجموعة من القيم التاريخية، والعمرانية، والاجتماعية، والدينية لعشرات السنين إلى أن تهدمت تماماً، في حين تحظى بعض المباني الأقل أهمية، والأحدث تاريخياً، والأقل قيمة بالاهتمام والتمويل والدعم الفني. ونظراً لاختلاف قيمة المباني التراثية من منطقة إلى أخرى، لذا يجب على الحكومة والجهات المعنية بمصلحة الآثار أن تضع معاييرَ وأسساً تتفق مع القيمة التاريخية للمباني، ويمكن تحقيق هذا بواسطة:

- توثيق وتسجيل جميع المباني التاريخية وتصنيفها من حيث قيمتها التاريخية، والعمرانية، والاجتماعية، والسعي إلى تسجيل غير المسجل منها ضمن لائحة التراث العالمي، بتقديم كل ما هو مطلوب وفق المعايير المحددة.
- تحديد العناصر الأساسية للتراث العمراني داخل الدولة وبكل منطقة، مع الأخذ في الاعتبار العناصر البيئية والثقافية المحلية المشتركة، والتي تسهم في تشكيل الطابع العمراني بكل منطقة ومدينة، مما يساعد على تحديد قيمها المختلفة.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

رابعاً: الدراسات والنشر/ ذلك عبر:

- العمل مع مراكز البحث العلمي في الجامعات المحلية والكراسي العلمية، لإجراء البحوث والدراسات المتصلة بالتراث العمراني الوطني.
- إجراء مسوحات ميدانية تهتم بتوثيق التراث العمراني، ودراسة بنيته الاجتماعية، والثقافية، والتقنية.

خامساً: العمل على الربط بين التراث والهوية الوطنية/ من الواضح أن الربط بين التراث والهوية الوطنية هي واحدة من استراتيجيات الحماية، وعند استخدام الأدلة الأثرية للتدليل على أهمية العلاقة بين المجتمع والماضي، فإنه يؤدي إلى تعزيز الهوية الوطنية، والشعور بالانتماء. وهذا يحتاج إلى بذل جهد كبير في ليبيا وتكاتف الجهود لذلك، سواء عبر النشرات، أو وسائل الأعلام، فالناس لديهم موقف سلبي تجاه الآثار والتراث، وهذا راجع لسياسة اتبعها نظام القذافي، والقائمة على زرع فكرة تقول "إن التراث في ليبيا ليس للشعب الليبي، بل هو دليل على الاستعمار" وهذه الأفكار قد اقتبسها القذافي من موسوليني الذي استخدم التراث والآثار لدعم حقهم المزعوم في احتلال ليبيا.

ســادســاً: العمل على زيادة الوعي/ إن وعي المواطن بحماية التراث هي حماية لذاته وهويته، وهي معادلة تبدو عليها سمة المثالية، ولكن هكذا ينبغي أن نفهم التراث، إذ إن هناك عدد من العقبات التي تعترض مشاريع الحفظ والترميم وإعادة التأهيل من قبل القطاع العام، تنبع إما من نقص في الهياكل الإدارية المناســـبة، أو من تعقيد لا لزوم له، أو عدم الاهتمام بتوعية المجتمع المحلي، ولعل وضع سياسة ملائمة لزيادة الوعي أمر ضروري لتشجيع الملاك والمطورين للاستثمار في مجال الحفظ وإعادة التأهيل، كما أن مثل هذه السياسات تؤكد للمستثمرين على القيمة الاقتصـــادية المحتملة من حماية الأصـــول التراثية، الأمر الذي يجعل اســـتخدام الموارد المتاحة وتجنب "إضاعة" الأصول ممكناً. لذلك يجب وضع خطة لزيادة الوعي داخل المجتمع لحماية التراث العمراني بواسطة:

- بناء منظومة وعي اجتماعي تربط المواطنين بالتراث العمراني، خصـــوصـــاً الســـاكنين في المناطق التاريخية أو قربها، مع تأكيد إيصـال فكرة أن التراث العمراني يجب أن يكون ضـمن الحياة المعاشـة، لا مجرد أطلال أو متاحف للزيارة فقط. وتشـمل هذه الفعاليات الزيارات، والعمل الإعلامي، والتوعية المدرسية والاجتماعية، وغيرها من وسائل التوعية والتواصل المجتمعي .كما تشمل بـنـاء شـراكـات اجتماعية تسهم في المحافظة على التراث واستثماره.
- ربط التراث العمراني بالتعليم المعماري، والحرص على تطوير برامج تعليمية تهتم بـالـتراث الـعـمـرانـي بـكـل أبـــعـــاده (الثقافية، والهندسية، والاقتصادية التمويلية والاستثمارية والتشغيلية)؛ من أجل نشر الوعي بأهمية التراث لدى المتخصـصـين، وبناء كوادر وطنية متخصـصـة في دراسـة وتوثيق التراث العمراني، والمحافظة عليه في مناطق ذات المواقع الأثرية.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- عقد الملتقيات والمؤتمرات الخاصـــة بالتراث العمراني في ليبيا، ومحاولة إشـــاعة ثقافة مجتمعية متخصصة تعنى بإحياء التراث العمراني والمحافظة عليه.
- توعية الجمهور تجاه المخاطر المختلفة التي تُهدد التراث الثمين، من عوامل طبيعية وبشـــرية، بالإضـــافة إلى توضـــيح تأثير بعض الســـلوكيات غير المقصـــودة على هذا الإرث، وأهمية الالتزام بالنصـائح والإرشـادات التي يطلبها المختصـون، وتوضـيح أسـباب وجود قواعد وقوانين محددة كالتي تتعلق مثلاً بالمناطق ذات القيمة العالية أو الأثرية، من حيث عدم اللمس، أو التسلق، أو أخذ صور فوتوغرافية مثلاً، وغيرها من إرشادات التعامل مع المباني الأثرية والتراثية.
- العمل على اعتبار المحافظة على التراث العمراني الوطني مسؤولية جماعية يسهم فيها كل مواطن.

سابعاً: تفعيل المشاركة المجتمعية/ إن المشاركة الشعبية من أهم أساليب الحفاظ على المباني التراثية؛ لأن السكان المقيمين بها هم القادرين على تحديد مشكلاتها، ومشاركتهم في هذه العملية تساهم في تقريب أهالي هذه المناطق من المباني التراثية القائمة بها ومعرفة قيمتها، مما يساعد في الحفاظ عليها واستدامتها، بالإضافة إلى أن:

- المشـاركة المجتمعية تسـاهم في زيادة إدراك الجمهور لأهمية الموروث الحضـاري والثقافي، ومكانته في حياتهم، ودوره في تشـــكيل حضـــارتهم، وأهمية المحافظة عليه، ونقله إلى الأجيال القادمة دون تغيير أو تزوير.
- مشاركة المجتمعات سيجعلها تُقدر قيمة وأهمية التراث، ويجعلها تُساهم في البحث عن آليات لتحقيق استدامة بعيدة المدى لجهود الحفاظ المبذولة.
- المشاركة المجتمعية تكشف وجود قدرات وطاقات بشرية، أو خبرات وكفاءات في المجتمع المحلي يُمكن أن تستثمر مع بذل اهتمام خاص لتطويرها أو تأهيلها، وذلك يساهم في تخفيض التكاليف المرتفعة عادة في مشاريع الحفاظ.
- تفعيل المشاركة المجتمعية تجنب التعديات التي قد تحدث في مرحلة الاستخدام (أي بعد التنفيذ) بواسطة المجتمع، لتحقيق رغباته وموائمة المكان لاحتياجاته
- المشاركة المجتمعية تُرسخ إيمان الناس بأن الحفاظ على هو من "الصالح العام" وأنه على كل مواطن أن يسهم بما يقدر عليه لخدمة الصالح العام، وأن حماية التراث وصيانته من الأمور التي لا تكفي أن يعهد لها إلى أجهزة ومؤسسات حكومية متخصصة فحسب، بل هي مسؤولية مجتمعية، كما أن التشريعات مهما بلغت من الحكمة والشدة لا يمكن أن تحل محل الوازع الأخلاقي ومحل الولاء للهوية الثقافية في ردع المواطن عن إتلاف المواد التراثية، وفي حثه على حمايتها.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

ويبقى وعي الجمهور تجاه إرثه الحضاري بشكل عام والتراث المعماري بشكل خاص القاعدة الأساسية عن طريق تحقيق مشاركة شعبية فاعلة في مجال الحفاظ، فبغياب هذا الوعي والإدراك لدى العامة من غير المنطقي تبني القواعد الشعبية منهجاً أو إقحام العامة في برنامج للحفاظ على التراث.

ثامناً: التمويل وتحديد الاحتياجات التمويلية/ إذ يؤدي التمويل دوراً هاماً لإتمام أي برنامج أو تنفيذ أي رؤية تحمل مشروع حماية الآثار وصونها، كما أن عدم وجود خطة ممنهجة لتحديد الاحتياجات التمويلية، وعدم وضع تقدير فعّال لتكاليف برامج ومشاريع حفظ وحماية التراث العمراني، بالإضافة إلى عدم تجنب التكاليف غير الضرورية، وعدم تصنيف المباني التاريخية المعرضة للتهديد بسبب الاعتداءات أو عدم الترميم وبطء عملية تقديم التمويل، وعدم وجود محفزات استثمارية للجهات الداعمة، هذه العوامل وغيرها معرقلة لأي جهود قد تبذل، بالتالي كان من الأهمية تحديد الاحتياجات التمويلية اللازمة لأي موقع أثري، وتوفيرها لضمان عدم تأخير التمويل في أي مرحلة من مراحله، ولإدارة هذه العملية يجب أن:

- تحدد وتوضع خطة للعمل بشكل تفصيلي.
- تحدد خطة وجداول إمداد الموقع الأثري باحتياجاته الشهرية من المواد والقوى البشرية، والمقاولين الفرعيين، بالاستناد إلى خطة العمل المقررة.
- تحضَّر جداول الإنفاق الشهرية بالاستناد إلى خطة وآلية العمل.
- تحضَّر جداول العائدات الشهرية والدخل للموقع، بالاستناد إلى خطة العمل وشروط العطاء.
- تحضَّر جداول الاحتياجات التمويلية للموقع، وبالتالي تحديد هذه الاحتياجات.

ونظراً لمحدودية التمويل الحكومي والتحديات التي تواجه قدرة الحكومة الليبية على تقديم التمويل اللازم لحفظ وصيانة المباني والمواقع التراثية، أو تنفيذ أي مشاريع، أو برامج تفي بالغرض، ومن أجل توفير وتفعيل التمويل اللازم للحفاظ على التراث العمراني قد يتم ذلك عبر:

- تحقيق المشاركة الشعبية في تمويل مشروعات الحفاظ على التراث العمراني وتطويره عن طريق جمعيات المجتمع المدني.
- جذب المستثمرين لإقامة أنشطة سياحية بجوار مراكز التراث العمراني، مع الحفاظ على الطبيعة الخاصة لمناطق التراث.
- دعوة المؤسسات الدولية لتخصيص برامج دعم تمويل للحفاظ على التراث العمراني والارتقاء به.
- أن تقوم الجهات الرسمية والمجتمعية بعقد جولات تسويقية وتوعوية بمناطق التراث العمراني وأهميته، وأن تخصص الحكومة جزءاً من الموازنة العامة للتسويق، وتمويل بعض مشروعات الحفاظ، وتطوير التراث العمراني والارتقاء به.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- العمل على إنشاء شركات استثمارية حكومية وخاصة مختصة فقط باستثمار مناطق التراث العمراني وفق قوانين وقواعد واضحة تضمن الحفاظ على طبيعة مناطق التراث، وتضمن المواءمة بين تحقيق الربح وبين الحفاظ على التراث العمراني بالفعل وتطويره.
- إنشاء منظمة أهلية للحفاظ على التراث العمراني وتكون مواردها من رسوم الأعضاء والتبرعات، وبعض الأنشطة والمعارض، والرحلات السياحية، وتخصص عوائدها للحفاظ على مناطق التراث العمراني وتطويرها.

تاسعاً: تفعيل أجهزة حراسة الآثار ووضع إطار قانوني مناسب/ وذلك بواسطة أجهزة الدولة ذات الاختصاص، عبر وزارتي الداخلية والعدل بالتعاون مع مصلحة الآثار، وبالاستناد إلى المسؤولية المباشرة التي تتحملها الدولة في حماية وحفاظ التراث العمراني، ودورها في وضع القوانين والتشريعات والسياسات الهادفة إلى حماية التراث العمراني والتي تحد من أعمال التخريب والتشويه والعبث، وأيضاً السرقة، وهذا يتطلب اتخاذ الحكومة الخطوات المهمة نحو المحافظة على التراث العمراني عن طريق:

- إدخال أحكام تشريعية رادعة وشاملة ومنهجية، وإقرار قوانين خاصة بحماية التراث العمراني وتنميته.
- تفعيل دور التشريعات والقوانين الخاصة بالحفاظ على التراث العمراني وإدارته في غياب الوعي المجتمعي وإهمال الجهات المختصة، وهذا قد يتطلب إعادة النظر بمادة العقوبات للقانون رقم (3) لعام 1993، بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية بالدولة الليبية عن طريق رفع عقوبة الطمس والتخريب، والهدم والتشويه، والنهب والسرقة، إلى عقوبات تندرج تحت الخيانة الوطنية.

عاشراً: الدعم والتنسيق لتفعيل اتفاق التراث والمعاهدات الصادرة من منظمة اليونسكو/ كونها تُعطي ضمان الحفظ طويل الأجل للتراث العمراني، إذ تتظافر فيها الجهود الدولية في حالة عجز حكومات الدول التي تمتلك مواقع أثرية على لائحة التراث العالمي، كمعاهدة حماية التراث الحضاري 1954، والتي جاءت لحماية التراث الحضاري في الدول المختلفة في حالة العدوان أو الحرب، والصادرة عن منظمة اليونسكو، ومن أهم توصياتها قيام الأمم المتحدة بحماية المباني التراثية للدول المختلفة حال الحرب، وبضرورة إصدار القرارات اللازمة لذلك، مع إمكانية استخدام القوة العسكرية لإلزام الجهات المختلفة بالمعاهدة إذا لزم الأمر. وهذا يتطلب تشكيل لجنة تابعة لمصلحة الآثار تُشارك في الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية كافة، والتي تُعنى بحماية وصون التراث العمراني والحضاري، وتعمل على إلزام منظمة اليونسكو بأداء دورها وفق الاتفاقيات والمعاهدات القانونية الصادرة منها بالخصوص، وتستفيد من تجارب الدول الأخرى في الحفاظ على إرثها الحضاري.

ويبقى لتنفيذ وتحقيق هذا الإطار الاستراتيجي توفر البعد الأمني، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودعم الجهود والتنسيق بينها وعدم ازدواجيتها ليكون هذا الإطار واقعاً يُمكن تحقيقه.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

التوصيات

- ضــرورة العمل على تعميق الوعي بالتراث حتى نوحد الصــلة بين المواطن وتراثه، ليقوم عن قناعة وإدراك بالحفاظ عليه والدفاع عنه، كون أن ضـــعف الوعي التراثي لدى الناس وجهلهم به ســـبب رئيسي من أسباب اندثاره وضياع الكثير من عناصره..
- العمل على تمويل وتشـــجيع الباحثين على إجراء الأبحاث والدراســـات البحثية الخاصـــة المتعلقة بالحفاظ على المناطق التراثية ووسائل وآليات الحفاظ.
- تطوير المناهج التعليمية بأقسام العمارة بكليات الهندسة عن طريق تبنــى منــاهج التــراث العمرانــي، وفنيات الترميم دون الإضرار بأصالة الأثر وصورته الحقيقية.
- اسـتخدام التقنيات الحديثة المتاحة في أعمال الترميم، مع التأكيد على شـرط عدم التأثير على القيمة المعمارية والجمالية للأثر.
- ضــرورة إعادة الهيكلة الإدارية لمصــلحة الآثار الليبية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المتزايدة، وتسعى إلى وضع خطة عمل استراتيجية تعتمد على بناء القدرات كخطوة أولى.
- العمل على تشجيع الاستثمار الخاص للمشاركة في أعمال الحفاظ على المناطق الأثرية.
- العمل على إعادة النظر في القانون الخاص بحماية الآثار ليكون أكثر حســماً مع تشــديد العقوبات للعابثين بالتراث الحضاري، أو المهربين له.
- تخصيص ميزانيات لدعم وتفعيل عمل الأجهزة الأمنية الخاصة بحماية الأثار.
- تعاون الحكومة الليبية عبر وزارتي العدل والخارجية مع مصـــلحة الآثار في قيام الدعاوى، لإرجاع الآثار المهربة ومتابعتها، وتيســـير إجراءات التعامل مع الإنتربول في القبض على الآثار المهربة واستعادتها.
- تشكيل لجنة مختصة على يد مصلحة الآثار للمشاركة في تمثيل الدولة الليبية في المؤتمرات العربية والدولية الخاصــة بالتراث العمراني والحضــري، وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بحماية التراث العمراني والحضــري مع الدول العربية والأجنبية وخاصــة تلك التي مرت بظروف مشــابهة للوضــع الحالي بليبيا.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

الخاتمة

إنَّ حماية التراث في حقيقة الأمر مسؤولية جماعية، وتتجاوز الجهات الرسمية إلى المواطن، وإن كانت الدولة رسمياً هي المُناط بها، إلا أن المسؤولية الأخلاقية تقع بالدرجة الأولى على المواطن، وحتى يعي المواطن المسؤولية هذه، ينبغي أن تتوفر له برامج تعليمية طويلة المدى تُفسر له هذا التراث وتربيه على حبه والاهتمام به، وتُساعده على تحمل تلك المسؤولية التي قد لا يكون واعياً بها، وإيجاد الوعي لديه يتطلب العمل على نشر الوعي التراثي بكثافة وعلم وصبر ومتابعة، بحيث يصل إلى شتى فئات المجتمع، ويُمنع تحويل هذا الإرث الحضاري إلى سلعة لجمع المال، وسوقاً للتجارة والتهريب، ويُصبح الاعتداء على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وإتلافها من سمات الحياة المعاصرة، ويمثل الوجه القبيح لها، والنتيجة إتلاف وضياع عناصر هامة من تراث الأمة في وقت قصير، وفي غفلة من غفلات التاريخ المعاصر.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب

- إدارة التراث العالمي، ترجمة ماري عوض. صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة– يونسكو. (2016).
- الزهراني، عبد الناصر. إدارة التراث والعمراني. إصدارات الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، (2012).
- فرج، أحمد عيسى. رؤية لإدارة الآثار والتراث الليبي. منشورات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، (2016).

الرسائل والمقالات العلمية

- الحنيش، جميلة، المنفوخ، عبد الرحمن. المباني التراثية في مراكز المدن وأساليب الحفاظ عليها (المدينة القديمة طرابلس)، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد (9)، سنة (2017)، ص 1– 20.
- الخوري، منى. إدارة المواقع الأثرية وحفظها، دراسة حالة مدينة تدمر، رسالة ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة البعث حمص، سوريا، سنة (2005).
- ذبان، خولة. تدهور التراث العمراني وآليات الارتقاء بالبيئة الحضرية واستدامتها (حالة المركز القديم بولاية تبسة)، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، سنة (2016).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- سعادة، أيمن عزمي. آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني(حالة دراسية الضفة الغربية). رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، سنة (2009).
- الشحات, أحمد محمود. "الاستدامة في مشروعات الحفاظ العمراني والمعماري"، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، القاهرة، سنة (2003).
- أبو ليله، محمد، البرقاوي، وديع. منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية. المجلة العلمية الدولية في العمارة ،الهندسة والتكنولوجيا، سنة (2020)، ص: 127-144.
- نبيل، خالد إبراهيم، أبوليله، محمد شوقي. مجال الحفاظ المستدام للبيئات التراثية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، سنة (2015).
- يوسف، محمد محمود. برامج الاستثمار في التراث العمراني ووسائل التمويل بالاستناد لتجارب عربية ودولية، النشرة العلمية لبحوث العمران، جامعة القاهرة، العدد12، سنة (2014)، ص 21- 57.

الأبحاث

- أنيس، أحمد رجائي. تقييم المباني التراثية. ورقة بحثية، جمعية خبراء التقييم العقاري: القاهرة سنة (2008).
- النعيم، مشاري عبدالله. أبحاث وتراث، دراسات من التراث العمراني، سجل الأبحاث لملتقى التراث العمراني الوطني الأول بجدة، (2011).

المؤتمرات

- سلطان، محمد سيد. قضايا تمويل التراث العمراني: الإطار الاستراتيجي لتعزيز حفظ وحماية التراث. ملتقى التراث العمراني الوطني الثالث، المدينة المنورة، سنة (2013).
- صالح، أشرف. التراث الحضاري في الوطن العربي: أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ. قُدم في ندوة الحفاظ على التراث الحضاري في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق خلال الفترة 11- 13 أغسطس، سنة (2009).
- أبو غزالة، أسعد. الأبعاد الاقتصادية لتصنيف وترتيب المباني التراثية والحفاظ عليها نحو مدخل لتفعيل التنمية المستدامة للمدن التاريخية. منشورات المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للحفاظ على التراث العمراني، دبي، في الفترة بين 17-19 ديسمبر سنة (2012).

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

المواقع الإلكترونية

- الحاسي، أحمد. أسس حماية التراث الليبي. (2017)، متوفر على الرابط https://www.researchgate.net/publication
- حمادة، أحمد، حمادة، محمد. دور المشاركة الشعبية في عملية الحفاظ على التراث العمراني: دراسة حالة قرية غرب سهيل بصعيد مصر. (2015). متوفر على: file:///C:/Users/HP/Desktop/New%20folder

المراجع الأجنبية:

- Abou Leila, M, (2018). ENVIRONMENTAL MANAGMENT A DOORWAY TO GREEN INVESTMENT OF HERITAGE ENVIRONMENTS, Green Heritage International Conference Chance – Change – Challenge

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية